

Distr.: General
17 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والخمسون

٢٦ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:
القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة.

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2007/1



بيان

إن الاتحاد الدولي للمشتغلين بالمهن القانونية منظمة دولية غير حكومية تأسست بباريس عام ١٩٢٨، وله مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٦١. وتتبع الاتحاد رابطات وطنية ويضم في عضويته أفراداً من ٧٠ بلداً. وأنشطة الاتحاد مستوحاة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بصيغتها الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعاد تأكيدها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتمثل الأهداف الأساسية للاتحاد في القضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

واجتمع الاتحاد الدولي في مؤتمره التاسع عشر في برشلونة بإسبانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ونظر في موضوع التمييز حيث أنه يؤثر على النساء والفتيات، خاصة فيما يتعلق بصحتهن، وتعليمهن، وحيازتهن للممتلكات. وخلص الاتحاد بالإجماع إلى أن العنف ضد الأطفال له تأثير مباشر وضار على تعليمهم وصحتهم الجسدية والعقلية.

ختان الإناث والعنف الجنسي

يعتبر الاتحاد الدولي الاغتصاب وممارسات زواج الأطفال شكلاً مقيتاً من أشكال العنف الجنسي، ومن ثم، فإنه ينبغي تجريمهما. ويعرب الاتحاد عن انزعاجه الشديد مما تتعرض له الفتيات من ممارسات تقليدية وعرفية تتمثل في ختان الإناث أو الخفاض، مشدداً على أن هذه الممارسات تعتبر في حد ذاتها أعمال عنف ترتكب ضد هؤلاء الفتيات، وانتهاكاً لحقوقهن الأساسية في الحياة والأمن والحرية والصحة. وهو يعتبر هذه الممارسات انتهاكاً لحقوق الإنسان ويطلب شن حملة إعلامية ضخمة وإعادة التثقيف بغية إقناع الآباء والأمهات بعدم إخضاع بناتهم لمثل تلك الممارسات.

تعليم الفتيات

يؤمن الاتحاد الدولي بضرورة توعية الأسر بأن تعليم الفتيات الصغيرات هو أحد السبل الرئيسية للخروج من دائرة الفقر. ويجب على المجتمع ضمان استمرار الفتيات، وكذلك الفتيان، بالتعليم المدرسي لأطول فترة ممكنة بحيث تنمو طاقاتهم بالكامل، الأمر الذي سيساعد على منع حمل القصر، والإصابة بالأمراض، وانتشار الفقر. والفتيات المتعلّمات أسهل في التوظيف وأكثر وعياً بالأساليب السليمة للنظافة الصحية وأكثر دراية

بطرق منع الحمل غير المرغوب فيه وانتقال الأمراض الجنسية. وختاما ، فإن التعليم يجعل الفتيات أكثر تكيفا مع متطلبات العالم التكنولوجي الحديث الذي نعيش فيه اليوم.

ولابد من أن تدرّس للفتيات أهمية حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء، ولا بد من أن يشتمل تدريب المعلمين على هذه المواضيع. ومن بين المتطلبات الرئيسية أن يكون تعليم الفتيات علمانيا ومختلطا وإلزاميا (على الأقل حتى سن ١٦ عاما) وأن يوفره معلمون أكفاء ومدرّبون جيدا على توصيل المواد التي يدرّسونها؛ الأمر الذي يستوجب إدراك ضرورة التفريق بين تدريس الفتيات وتدريب الفتيان.

ولبعض السياسات الحكومية أهمية جوهرية في توفير التعليم المناسب للفتيات. ولا بد من تخصيص أجزاء محددة من ميزانية الدولة لتعليمهن. ولا بد أيضا من تقسيم الإحصاءات التعليمية تبعا لنوع الجنس حتى يصبح تعليم الفتيات ملموسا بصورة واضحة.

الرعاية الصحية للفتيات

إن إهمال تقدير الرعاية الصحية للفتيات هو امتداد غير مباشر للعنف، حيث أنه يتعدى على سلامة جسد الأنثى. ولابد للمجتمع المدني من توفير التمويل، بشكل من الأشكال، للرعاية الصحية والتوجيه الصحي على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الحملات الممولة من الحكومة التي تنصّدى للوقاية من المرض، لا سيما الإيدز. وينبغي أن يكون التعليم الجنسي العام إلزاميا في جميع المدارس. ويشجع الاتحاد الدولي للحكومات وغيرها من الكيانات الحكومية في العالم على إدراج تدريس الوقاية من الإيدز والمعلومات الجنسية العامة في بلدانها. وبالإضافة إلى هذا، وحيث أن مشكلة الإيدز وصلت إلى مستوى الأزمة الحادة، فينبغي للمجتمع الدولي أن يجد سبيلا لتوقيع عقوبة جنائية على حملة هذا المرض ممن يعرفون بإصابتهم ويواصلون معايشة شركائهم (سواء بشكل مشروع أم غير مشروع) لإتيانهم هذا السلوك. وينبغي كذلك اعتبار نشر المعلومات المضللة والخاطئة عن الإيدز، بالنسبة للشفاء أو الوقاية منه أو كليهما، عملا إجراميا والمعاقبة عليه على هذا الأساس.

ومن الواضح أن مشكلة العنف ضد النساء وأطفالهن تشمل كثيرا من العوامل التي تعتبر نقاط قصور رئيسية. بمجتمعنا، ومن شأن التخفيف من حدتها التأثير على المستوى العام للعنف في عالمنا.